

ولا يفتقر الى غيره ولا يخلو عنها وتفصيل القام ان ههنا الرفع لفظا لا لفظا
ان يجعل الاعمال جزءا من حقيقة الايمان واخراجه في قوامه وحقيقة تسمى بغير
من عدتها عند وهو من ذهب للمفرد وانما في ان يكون الاعمال اجزاء من
الايمان ولا يكون من عدتها عدم كايكون في العرف الشرح والظفر والتمثيل
الجزء الذي يشتمل على ذلك لا يقام بانعدام زيد بانعدام لغيره الا
وكان لا عصيان ولا اذوا للشيء بقدر جرمها ولا يقال بانعدامها بانعدامها
وهذه هي ذهب السلف كما ورد في الحديث الصحيح للايمان بصحة
بشيء اعلاها قوله لا اله الا الله ادانها المظهر المادي عن الطبع
لفظ الايمان عندهم موضوع المقدر للشيء بين التصديق وبين مجموع التصديق
والاعمال وبشيء الاعمال فيكون اطلاقه على التصديق فقط وعلى
مجموع التصديق والاعمال حقيقة كما ان المعنى في الشيعة المعية بالعرف
المقدر للشيء بين سابقها ومجموع سابقها مع التبع والاولى فلا
يطلق الانعدام عليها ما بقى السابق وليس عليه الانسان العين كزبان فان
التصديق بمنزلة اصل الشجرة والاعمال بمنزلة فروعها واعضاءها فما ادم اصل
ياقيا يكون الايمان باقيا وان انعدم شعبها كما تقدم في الشجرة فان
ان يجعل الاعمال انا خارجة عن الايمان مبسطة له ويطلق عليها لفظ
الايمان بخارجا ولا يخالفه بغيره بين الاحتمال الثاني الا بان يكون اطلاق
اللفظ عليها حقيقة وتجارا وهو بحث لفظي الرفع ان يكون الاعمال خارجة
عنه بالكلية ومن القائلين بهذا اللفظ ان من يقول لا يقصر مع الايمان حقيقة
كما لا يسمع مع الكفر وانما هو من ذهب الى ان الاعمال واجبة على الايمان
هو لا يقام الظاهر وهو اللفظ بالشهادتين والافراد بها يتبع علمها

والاسلام

والاسلام كما كان الصحيح لا يكون لاح الايمان والاشارة بانتماء في الصلوة
والركوع والصوم والنجس وتذنيبنا للاسلام لظاهر عن الايمان كما قال القائل
الاعمال ما قبل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا وبصحة يكون الشخص لما في
ظاهر الشرح ولا يكون من عدتها في الحقيقة وفي الاسلام الحقيقي يقولون
الله تعالى لا يفتقر عن الايمان الحقيقي بخلاف الكفر والظن بالمصدق
بقوله ان اذ كان الاعمال واعلم ان لو نزل التصديق المعنى الايمان بما هو
اخذ في العلم فلا بد من اعتبار وجه هذا يخرج الكفر الصادق
كالمراية لاسادة وقد عجز عن بعض المتأخرين بالاسليم والاعتقاد
وجعله كحاشي الايمان والا تريب ان يفهم التصديق بالاسليم ابا طيخ
والاعتقاد القلبي في قرب منه ما قبل التصديق ان نسب باختيار التصديق
الى الحد وهو مجموع ذلك وان لم يصب الحق ولا يكون من اهل
القبلة وهم الذين اعتقدوا بعلمهم من الاسلام اعتقادا لجا ولطبا
من اشكوا ونطقوا بالاشهادتين فان من انصرف على اعلاهم من
اهل القبلة الا اذا شجر عن المطوق اهل في اسانها ولهم عدم التعلق منه بوجه
من الوجه الايمان في ما ياهل من في الصانع القادر المختار في قوله القادر
لان الايمان الذي نسبتة لغيره في قوله تعالى لا اله الا الله والاشارة
بالعلم الذي شبهه للكافرين اعني صحة الفعل والركن ولا يصح في القادر
عند ان القادر يتوسط في الفعل في فعله بقدرته وليس تجارا بهذا اللفظ
فقد كان وقولا او بما فيه من اماره ووجوب الرجوع او في الحقيقة كما قال ابن
المنور الظاهر الذي جعلوا في العلم والظن والاشارة في الشرح والظن في القادر
اهم لا يكون في قوله تعالى لا اله الا الله انما هو من اهل القبلة امام